المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 10-01-2007 العـــدد : 14746
الصفحـات : 8 المسلسل : 66

رؤى حول ميزانية الخير

عبدالمحسن هلال

بـدأ قبل أيام العمـل بالميزانية الجديدة للدولة، حيث دفعت وزارة المالية بتفاصيـل الموازنة والاعتمادات الماليـة للمشاريـع إلى كافـة الـوزارات والأجهـزة الحكوميـة تمهيـدا لبدء العمل بهـا. وقد حملت الميزانيـة الكثير من الخير الذي وعد به الملك المصلح عبدالله بن عبدالعزيز، وهو من أعلن يوم نشرها أن لا عـذر بعـد اليوم لأي مسؤول عن أي تقصـير أو عدم تنفيذ للقادم من المشروعـات، بالاسطوانـة المعروفـة أن « البنـد لا يسمـح» أو التبرير بأن المسؤول لم يفلح، أو الزعم بأن الظرف لم يسنح. وبدون الخوض كثيرا في أرقـام الميزانية الكبيرة، مصروفات وإيرادات، إلا أن اللافت أن ملامحها العامـة توحـي ببداية التحول مـن التركيز على المصروفـات الاستهلاكية إلى التركيـز علـى المصروفـات الرأسماليـة، بداية التحول مـن الاقتصاد الاستهلاكـي إلى الاقتصـاد الإنتاجـي الاستثمـاري، بدايـة التحـول مـن اقتصادات اللحظـة الراهنة إلى اقتصادات الأجل الطويل، وهو تحول، لو تعلمون، عظيم.

فلكي تنتقل من بنية اقتصادية إلى بنية أخرى مغايرة، تحتاج إلى أكثر مـن عملية إعادة هيكلة اقتصادية، كما يقـول كثيرون، وإلى أكثر من إعادة تخطيـط وبرمجة وترتيب للأولويات، كمـا يفترض آخرون. الأمر يحتاج، في لحظتـه الأولى، إلى نقلـة نوعية في فكرنا الإداري، في نظرتنا للإدارة كعلم أصبـح هـو المعيار الوحيـد للتقدم والتأخر بـين الدول، وأنـه ليس مجرد تصريف للأمور، أو حتى مجرد وسيلة لإنجاز المشاريع. نحتاج إلى تغيير طـرق إدارتنا الحالية وأنظمتنـا المالية البالية التـي بسببها لم تزل نراوح مكاننا منذ عقود. فالإدارة، قبل أي شيء آخر، عملية استشراف للمستقبل ولطرق تشكيله، وما المشاريع الإنمائية إلا خطوات ضمن منظومة تنموية أشمل، تنفذ في إطار رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، تحتضن كافة القطاعات وتتوحد فيها كافة الرؤى. قد يتطلب الأمر خطوات إجرائية فورية كإعداد الكـوادر القـادرة علـى تنفيـذ مشاريع بهـذه الضخامـة، أو إعـادة تأهيل الكـوادر الحالية، أو استقدام شركات مقاولـة لتنفيذ المشاريع كما يطالب البعـض، هذه كلها شـروط ضرورية ولكنهـا ليست كافيـة لتحقيق النقلة الإداريـة المطلوبة لإحداث هذا التحـول الاقتصادي العظيم. الشرط الكافي هو تغير النظرة إلى الإدارة واعتبارها المحرك الأساس في فعل التنمية ذاته وفي تفعيـل عناصرها، وأهم هذه العناصر هو العنصر البشري الذي يجب

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 10-01-2007 العـــدد : 14746
الصفحـات : 8 المسلسل : 66

أن يكون صانع ومرسل التنمية وليس مجرد مستقبل لها.

والأمر يحتاج، في لحظته الثالثة، إلى نقلة نوعية أخرى وإلى تغيير مفهومي مجتمعي يكون أساسه زرع قيم العمل التي مجدها الإسلام بتفضيل العامل على العابد، وحثت على شروطه الشريعة الغراء، شرطي القوة، بمعنى القدرة، والأمانة ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾، زرعها في نفوس أكلتها الروح الاستهلاكية غير المنتجة عبر سنين، فحولتها إلى أشباح طفيلية هلامية، رأينا شواهدها خلال الطفرة الاقتصادية الماضية، وجميعنا لا يريد استنساخ تلك التجربة، وأترك هذا المجال للمختصين فيه من علماء الدين والمجتمع.

لم تكن الوفرة المالية يوما هي السبب، إذا استثنينا فترة تدني أسعار النفط السابقة وسنوات شد الحبل، كانت المعضلة الإدارية دوما هي السبب. هذه حقيقة يجب أن نعترف بها بداية، فمعرفة الداء نصف العلاج، وتجاربنا السابقة مع الوفورات المالية توحي بشيء من هذا. يكفي هنا مقارنة أهداف خططنا التنموية الخمسية، وهي أهداف معتمدة وأحيلت للتنفيذ لخير هذا البلد، إلا أن الأنظمة واللوائح البالية.. وكثير من البيروقراطية القاتلة.. وغير قليل من الفكر الإداري المتجمد، عطل تحقيق الكثير من هذه الأهداف الكبيرة، من يصدق، مثلا، أن خطتنا الثامنة، ونحن الآن في سنتها الثانية، ما زالت تتحدث وتخطط لما هدفت إليه خطتنا الأولى قبل نحو ثلاثة عقود.. تنويع مصادر الدخل؟ من يصدق أننا، بعد سبع خطط خمسية، مازلنا نعتمد على النفط بأكثر من ٧٠٪ من دخلنا؟ من يصدق، كمثال آخر، أن خطتنا الحالية مازالت تطالب بتحسين الموارد البشرية، وتقول إن المواطن هدف وأداة التنمية، وهي ذاتها أهداف الخطة الأولى، ومازالت معظم مواردنا البشرية إما غير مؤهلة بما يكفي للمشاركة في عملية التنمية، أو عاطلة على رصيف مشاريع التنمية؟ وإذا لم تعجبكم المقارنة بين الخطط، إليكم مقارنة بين ميزانيتين، ميزانية العام الماضي تتحدث عن ارتفاع متوسط دخل الفرد في المملكة، حوالى ٦٠ ألف ريال سعودي، وميزانية العام الحالي تخبرنا بأن ارتفاع تكلفة المعيشة بحوالى ٢٪ قد التهم ارتفاع متوسط الدخل ذاك، فلم يشعر المواطن بخير الميزانية الماضية، وهذا ما قصدته بالمراوحة والعودة إلى نقطة البداية في معظم مشاريعنا التنموية الحالية.

> **نحتاج إلى تغيير مفهومي مجتمعي أساسه زرع قيم العمل التي مجّدها الإسلام**

تحدثنا كثيرا عن الإصلاح الإداري وهاهو اليوم مطلوب أكثر من أي وقت مضى، فهل ستتحول وزاراتنا عن ممارسة العمل وفق أسلوب المقاولات، أو بتوكيل شركات المقاولات لتنفيذ أعمالها؟ هل ستغير الوزارات أساليبها هل ستطور من أدائها؟ وقد قرأت مؤخرا أن معهد الإدارة العامة بالرياض بصدد تقديم دراسة عن تقييم أداء الأجهزة الحكومية، باقتراح هيئة مستقلة للتقييم، ومع تقديري للفكرة إلا أنني اظنها من مهام مجلس الشورى، الذي عليه أن يبادر بالطلب إلى مختلف الوزارات تقديم بيانات دورية بما أنجز وما لم ينجز، ومناقشة كيف أنجز إذا تم، أو عوائق الإنجاز إذا لم يتم، بمساءلة دورية عن أداء المسؤول عن الانجاز. وللصحافة والإعلام دور كبير هنا أيضا، تنويري في المقام الأول بالمفاهيم الجديدة للحياة العصرية، وأهمية العمل وأخلاقياته وتأثيره في التنمية، ودور توعوي بمتابعة تنفيذ ما يعتمد من مشاريع وطرحها للرأي العام بكل شفافية للعلم بها، فمن حق المواطن معرفة ما يخطط له، وماذا سينتظره في المستقبل القريب، وكيف سيساهم بدوره في تذليل العقبات.

نحن مقدمون على تحول كبير، الميزانية تتحدث عن إنفاق ١٤٠ مليار ريال على مشاريع إنمائية وهو رقم فلكي، والخطة تتحدث عن إنفاق تريليون ريال لمشاريع إنمائية مماثلة وهو رقم خرافي، فمن سينفذ هذه المشاريع الضخمة؟ هل ستنفذها ذات العقلية القديمة بذات الفهم وذات الأساليب العتيقة؟ هل، وهذا أهم، ستبقى موازناتنا وخططنا كما كانت منذ عشرات السنين، برغم كل التقدم العلمي والحضاري حولنا؟ هل ستظل الميزانية كما هي منذ نشأت، ميزانية بنود وظيفتها الأولى رقابية بينما هدفها تنموي، العالم كله حولنا اكتشف أنواعاً أخرى أكثر تطورا وأكثر ملاءمة للمشاريع الإنمائية، كميزانية الأداء أو البرامج، فلم تصر وزارة ماليتنا الموقرة على أسلوب محاسبي عتيق يفتقر إلى عنصري المحاسبة والشفافية؟ والخطة الخمسية، هل ستبقى كما هي بعيدة عن الواقع أرقاما وجداول وأشكالاً ورسوماً أم ستجدول على ميزانية الواقع؟ وأخراً وليس أخيراً: اقتصادنا، هل سيظل اقتصادا ريعيا يعتمد على عناصر إنتاجية أرضية، قد تعصف بها رياح الطبيعة أو أعاصير السياسة أو عواصف المكتشفات العلمية البديلة، فيظل معها هاجس ربط الأحزمة مرابطا في أذهاننا كلما هبت ريح؟